الحرب الباردة، فاعتبرت الزيارة محاولة من واشنطن لدقّ اسفين بين مصر والاتحاد السوفياتي، وفرض تسوية سلمية لصالح اسرائيل، ستتحوّل، سريعاً، الى اداة لفرض الهيمنة الاميركية على المنطقة العربية. ولا شك في ان لهذا النقد السوفياتي للزيارة أكثر من مغزى، خاصة وان بوادر الفتور في العلاقات السوفياتية ـ العربية كانت بادية للعيان في تلك الفترة. ويبدو ان موسكو كانت تشعر بالضيق من تسليم الانظمة العربية الرئيسة بأن مفتاح التسوية السلمية في المنطقة هو في يد الولايات المتحدة الاميركية، بصورة كلية، وتصرّفها على هذا الاساس، ممّا سمح لواشنطن بالهيمنة الشاملة على مسألة اعادة فتح قناة السويس، وبالحلول محل يارينغ في الوساطة بين العرب واسرائيل[٥٣]. وبطبيعة الحال، لم يكن هذا يعني ان موسكو لا تريد لمساعي التسوية الجزئية ان تنجح، كخطوة أولى نحو التسوية السلمية الشاملة في المنطقة، بل تعترض على تحوّلها الى مشروع محض اميركي ليس للاتحاد السوفياتي فيه دور مباشر وفعّال. ولا ريب في ان الهدف السوفياتي المعلن كان التأكيد، من جديد، انه لا يمكن لأية محادثات بين الاطراف المتنازعة ان تنجح، او لأية تسوية سلمية ان تتمّ في الشرق الاوسط، من دون مشاركة الاتحاد السوفياتي الرئيسة والفاعلة، ومن دون موافقته.

انسجاماً مع هذا الخط، وصل بودغورني، في أيار (مايو)، القاهرة، في زيارة غير رسمية، أعلن على اثرها توقيع معاهدة للصداقة والتعاون بين الطرفين، كنوع من الردّ على هذه الاتجاهات[٥٤]. الاّ انه ممّا لا ريب فيه ان المعاهدة لم تنجح في وضع حدّ لمسار الاحداث العربية في هذا المنحى. ومن هنا، بامكاننا ان نفهم مغزى اعلان موسكو، من جديد، عن استعدادها للمشاركة مع الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي لوضع نظام دولي لضمانات التسوية السياسية في الشرق الاوسط، ومغزى المذكرة التي قدّمتها، في ١٣ تموز (يوليو)، الى الامين العام للمنظمة الدولية، يوثانت، حيث أكدت، مرة أخرى، استعدادها للاشتراك مع الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي في تشكيل قوة الطوارىء الدولية التي كان ارسالها الى المنطقة جزءاً من اجراءات التسوية السلمية. الى هذا، قام المندوب السوفياتي في الامم المتحدة بتوجيه نقد علني لمشروع التسوية الجزئية، وقال، في اجتماع مندوبي الدول الاربع الكبرى، الذي عقد في أوائل حزيران (يونيو)، ان المبادرة الاميركية قد فشلت. وبطبيعة الحال، رفض المندوب الاميركي هذا التشخيص، وشدّد على ان بلاده مستمرة في جهودها، بناء على رغبة كل من مصر واسرائيل[٥٥].

لا شك في ان مسافة معيّنة باتت تفصل بين الموقفين، السوفياتي والمصري، على الرغم من توقيع المعاهدة، من المساعي الاميركية للوصول الى التسوية الجزئية. من هنا منح السوفيات دعماً أكثر من السابق لحركة المقاومة الفلسطينية. ولا يفاجأ المرء، فعلاً، بأن يُخصِّص قرار، أُصدر اثر اجتماع مجلس السلم العالمي في بودابست، في ١٦ أيار (مايو)، ثلاث فقرات طويلة لحقوق شعب فلسطين، صيغت على أساس مسودّة وضعها الوفد الفلسطيني. شدّد البيان، في فقرة أولى، على ان «للشعب العربي الفلسطيني حقاً مشروعاً بالعودة الى وطنه، ذلك ان السلام الدائم في منطقة الشرق الاوسط يقتضي الاحترام التامّ للحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بما فيها حق تقرير المصير، وفقاً لميثاق الامم المتحدة». وفي فقرة ثانية، أكد «ان حركة المقاومة الفلسطينية هي جزء متكامل من حركة التحرر العربي وحركة التحرر الوطني في العالم، وهي تتمتّع، في نضالها ضد الاحتلال ومن اجل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بعطف وتأييد كل قوى الحرية والعدالة والاستقلال الوطني». وفي فقرة أخيرة، ذات دلالة، أكد المجلس «وقوفه، بحزم، ضد كل المؤامرات الموجّهة الى حركة التحرر الفلسطيني»، ودان «الهجمات المستمرة ضد المقاومة التي تقوم